



قصيدة متنا

رسائل من الفقه

1

هذا ما وصف وصفا الى
كتبه حضرت الوالد
عليه الرحمه



97

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kisim	Aşir Efendi
Yazı No	
Eski Sayı No.	97

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
 من أمة نبته محمد صلى الله عليه وسلم
 وعلى آله وأصحابه الذين نصرنا الدين و
 أيدوا • وبعد فيقول العبد الفقير إلى
 رحمة الله الغني محمد بن عبد الله لا يلبسنا
 بفضله عزة أخواله • وأوراق غصان
 أماله • لما رأيت دياجة القدوري صنفه
 الأمام الفاضل العامل الكامل • قدوة

المحققين عزة الملة والدين • الشيخ أبو الحسن
 البغدادي • متعسراً على بعض الإخوان في
 الدين • أردت أن أجمع له شرحاً يزيل من الفأ^{ظه}
 صغابه • ويكشف عن وجه المعاني نقابه •
 والمرجو من مطالعته والمثامل فيه إن وجد
 فيه سهو من اللسان • أو عثرة في البيان • أو
 طغياناً من القلم • أو غواية من القدم • أن
 يسبل عليها ذيل العفو والأغاض • ولا يقدم
 سريعاً على الرد ولا اعتراض • بل يصلحها بنظر
 الصائب • وفكره الثاقب • فإني مقرّباً في
 قليل البضاعة • ومعتزلاً بقصورك في هذه
 الصناعة • وأسأل الله أن يعصمني من قول مدخول
 • وفعل غير مبرور • إنّه ولي العون والتوفيق

• وجعلته هدية للسلطان الأعظم • والحقائق
 • اشرف سلاطين الزمان • وافضل خوانين
 الدوران • سلطان بن سلطان سلطان •
 مراد خان بن سلطان سليم خان • زاد الله
 عدله وامر نسله الى يوم القيام • غفر الله
 له ولاياته اذ انتبه النيام • اري الله وجهه
 الكريم للمؤمنين اجمعين • رحمته الله لمن سمع
 هذا قال امين • وانا ارجو من كمال كرمه
 وحسن شيمه ان يقبله بحسن القبول بلطفه
 وانعامه • قال المصريح عمدا بالحديث المشهور
 والخبر الماثور واقتداء بالكتاب الكريم
 • بسم الله الرحمن الرحيم • فان قيل ان المص
 لم يبداء بالحمد لله مع انه واجب بدليل قوله

كل امر ذي بال لم يبداء فيه بالحمد لله فهو اجزء
 قلنا لا نسلم ان المص ترك الحمد بل ذكره من قبل
 الاكتفاء باحد الشئيين لدلالة الاخر عليه
 فان ذكر بسم الله يدل على الحمد لان المراد بالحمد
 التعظيم فهو الموجود فيه فاذا قال المسلم بسم الله
 فكأنه قال بسم الذات الواجب الوجود المستجمع
 لصفات الجميلة هذا هو التمجيد في المعنى ونظيره
 قوله تع سر ايل ~~نظيره~~ تفتيكم الخراي الحر والبر
 فان ذكر احد الشئيين وهو الحر يدل على الاخر
 وهو البر فان قيل ان المراد من الحمد في حديث
 الحمد هو الحمد المستقل الخارج عن بسملة والايلزم
 ان يكون حديث الحمد لغوا لا ندراجه ح في حديث
 البسملة فلا يكون جوابك جوابا قلنا ان الاس

قد يكون لا يستحبنا فحملناه هنا عليه ومن اراد
 تحقيقه فليرجع في الاصول فان قيل لم يصل
 على النبي عم مع انه واجب عليه بدليل قوله
 تع ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها
 الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً قلت
 انه لما وقع التصنيف في العلم الاسلامي اغني
 عن كتب الصلوة على النبي عم لان المقصود به
 التنبيه على ان المص من المسلمين فان قيل فهذا
 يمكن ان يكون الكافر مؤلفاً في الاسلام قلت
 نعم الا ان الظاهر ان لا يصنف احداً فيما ينتمي
 وينسب اليه من الدين فان قيل انتم قلتم ان المصنف
 بفتح النون من المصنفات الاسلامية فبأي شيء
 علمتم انه يكون كذلك قلنا القرينة فيه خصوص

العلم الذي وقع فيه التصنيف فان علم الشرايع
 مثلاً يختص بالاسلام دون الكفار وهو كاف
 في العلم به فافهم ولما كانت الطهارة شرطاً
 والصلوة مشروطاً قدمها عليها كما قال عم شرط
 شيء يسبقه حكم شيء يعقبه فقال • كتاب
 الطهارة • وانما اختصت بالبداية من بين سائر
 الشروط من النية وستر العورة وغيرها لانها
 اهم من غيرها وهما سوال وجواب لا فائدة
 في ايرادهما والكتاب في اللغة هو الجمع والمراد
 به المكتوب يقال كتبت الشيء اي جمعته ومنه
 الكتابة وهي جمع الحروف بعضها الى بعض فقوله
 كتاب الطهارة اي جمع مسائل الطهارة وفي
 الشرع عبارة عن الشمل والاحاطة وهما اللفظان

مترادفان بمعنى واحدٍ وقيل هما مميّزان وهو
 الصحيح فالاحاطة اعم من الشمل لان الشمل هو
 جمع المتفرق يقال جمع الله شمله اي ما تفرق
 من امره والاحاطة ما احاط به بالشئ بعد جمعه
 فهي جامعة للشمل محيط به فمثال الشمل ما قالوا
 في كلمة الجمع انها توجب الاجتماع دون الانفراد
 كما اذا قال الامير للجند جميع من دخل هذا
 الحصن فله عشر من الابل فدخل منهم عشرة
 فان لهم عشرًا من الابل لا غير بينهم جميعًا و
 مثال الاحاطة اذا قال كل من دخل هذا
 الحصن فله عشر من الابل فدخل منهم عشرة
 كان لكل واحد منهم على الانفراد عشر من الابل
 فيكون لهم مائة من الابل فيان لك ان كلمة

الجميع

للجميع للشمل دون الاحاطة وكلمة كل للشمل
 والاحاطة والطهارة في اللغة هي النظافة و
 عكسها الدنس وفي الشرع عبارة عن غسل اعضا
 مخصوصة بمحل مخصوص وعكسها الحدث ويقال
 ايضا عبارة عن رفع حدث او ازالة نجس حتى
 يسمى الدباغ والتيمم طهارة واعلم من هذا ان يقال
 عبارة غرض اصال مطهر الى محل يجب تطهيره او
 يندب اليه والمطهر هو الماء عند وجوده و
 الصعيده عند عدمه ثم الطهارة على ضربين
 حقيقة وهي الطهارة بالماء وحكمية وهي
 الطهارة بالتيمم والطهارة بالماء على ضربين
 خفيفة كالوضوء وغليظة كالغسل من الجنابة
 والحيض والنفاس وانما ياء الشيخ ابو الحسن

البغدادية بالحقيقة لانها اعم واغلب كذا
في الجوهره قال ابن الملك في شرح الوقاية واصله
الكتاب الى الطهارة كاضافة خاتمة فضة يعني
كتاب مسائل الطهار من قبل حذف المضاف
واقام المضاف اليه مقامه وقال ايضا ويجوز ان
تكون الاضافة بمعنى اللدم واعترض عليه بعضهم
حيث قال ان في كون الاضافة من قبل اضافة
خاتمة فضة نظراً اذ لا بد في مثل هذه الاضافة
من كون المضاف اليه مبنياً للمضاف وهما غير متصور
فان المراد بالطهارة ههنا ازالة النجاسة
حقيقة كانت او حكمية وبالكتاب طائفة
من المسائل الفقهية حيث فر الكتاب في الشرع
بهذا فاني يصح حمل الاولى على الاخرى حتى يتصور

ان يكون

ان يكون المضاف اليه مبنياً للمضاف ان اجيب بانه
يجوز ان يكون تقدير الكلام كتاب مسائل الطهارة
كما ذكره قلنا لا نسلم ذلك اذ نصير اضافة الكتاب
ح الى المسائل لا الى الطهارة والكلام في اضافة
الى الطهارة قالوجه ان يقال اضافة الكتاب الى
الطهارة بمعنى اللدم ويحتمل ان يكون بمعنى في اذ
يصح ان يقال هذا الكتاب في الطهارة بناء على
التوسع الشائع كما يقال هذه الآية في تحريم الخمر
وتلك القصيدة في مدح فلان اي في بيانهما
وشأنهما اقول متوكلاً على الله واعتماداً عليه
ان ما قال ابن الملك من كون الاضافة بمعنى من
صحيح لانه يكون موافقاً لقاعدة النخوة وهي
ان تحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في

الاعراب نحو قوله تع واستل القرية بالنصب
اي اهل القرية فحذف المضاً وهو اهل واقم
المضاً مقامه وهو القرية للاختصار واعتماداً
على فهم المستدين وهذا مما لا ينحصر ^{في} ههنا كذلك
فانه حذف المضاً وهو المسائل واقم المضاً اليه
وهو الطهارة مقامه طلباً للذي يجاز والاختصار
فيصح كون الاضافة بمعنى من لان خاصتها وهي
كون المضاً محمولاً موجودة ههنا على تقديره ^{في}
بهذا البسط والبيان يظهر سقوط ما اعترض
عليه ^{فان} قلت الطهارة كثيرة فلم قال المص
الطهارة بالمفرد وذا الجمع قلنا لان الاصل
ان المصدر لا يثنى ولا يجمع لكونه اسماً جنساً
يشمل جميع افرادها وانواعها فلا حاجة الى

لفظ الجمع ومن جمعها كصاحب الهداية وغيره
نظر الى ان لها انواعاً مختلفة وقصد الاشارة
الي تعدد انواعها بل قصد التصریح لها كما
افصح عنه صاحب غاية البيان حيث قال في شرح
الهداية انما ذكر الطهارة بلفظ الجمع بترجيحاً لآراء
انواع الطهارة لانها لو ذكرت بلفظ المفرد لكان
فهم الانواع سبيل الاحتمال لا القطع لان الجنس
واقع على الادنى مع احتمال الكل انتهى كلامه
صاحب غاية البيان ولا يشك هذا بمثل الصلوة
والزكاة لان الايتان بالجمع في مثلهما من
قبيل احد الحائزين لا من قبيل الواجب وقد
افصح عنه صاحب العناية حيث قال في شرح
الهداية وانما جمع الطهارة نظر الى انواعها

ولا يشكل بالصلوة والزكاة لان الايتان
بالجمع في مثله من قبيل احد الجائزين فلا يرد
بتركه نقضاً انتهى كلامه وبهذا التقرير
والبيان ظهر سقوط رد صاحب الاصلاح
والايضاح ههنا على صاحب الوقاية بتفسير
لفظ الطهارة الى الطهارة او رد على صدر الشريعة
ايضاً بقوله فان قلت الطهارة اسم جنس فتشمل
الانواع والافراد فلا حاجة الى لفظ الجمع قلت
بل الحاجة اليه فانه لو اتى بلفظ الواحد لم ادل
على ان ههنا اجناساً يشملها الطهارة فجعل ليدل
على ذلك انتهى وانما قلنا وبهذا التقرير الى قولنا
ورد على صدر الشريعة ايضاً بقوله لان الدلالة
على ذلك في العنوان ليس بامر واجب حتى يلزم

لاجلها

لاجلها الاحتياج الى ايتان لفظ الجمع ومن نظر
الى ان الاصل في المصدر ان لا يجمع اتى بلفظ
الواحد واكتفى بانتهاء تعدد انواع الطهارة من
المسائل الايتية واما وجه كون الاصل في المصدر
ان لا يشئ ولا يجمع على ما حققه الرضي والحمدية
وغيرهما من ائمة العربية فهو ان المصدر الذي
هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من نوع
او عدد انما هو الماهية من حيث هي والقصد
الى الماهية من حيث يكون مع قطع النظر الى قلتها
وكثرتها والتشبيه والجمع لا يكونان الا مع النظر
الى كثرتها فيلزم التناقض فافهم فانه نفيس
قال الله تعالى في كتابه العزيز يا ايها الذين و
هذه الآية دليل وكان من حقة ان يؤخر عن المذلول

في الايراد لانه بمنزلة الدعوي والدعوي يكون
قبل الحكم وانما قدمها تبركا ولان الدليل اصل
والحكم فروع والاصل مقدم عليه بالمرتبة
امنوا • قيل فيه التفات والالقبيل آمنتم وليس
بصحيح لان التفات التعبير عن معنى بطريق من
التكلم او الغيبة او الخطاب بعد التعبير عنه باخر
منها والغيبة والخطاب كل منهما في موضعه و
العدول عنه خروج عن سنن العربية لان ضمير
الموصول يجب ان يكون غائبا في الاستعمال لعوده
الي اسم ظاهر ولا يعود اليه الا ضمير الغائب ولذا
نسب الي مخالفة القياس قول علي رضي الله عنه
انا الذي سمتني امي حيدر • اذا قسم الي الصلوة
• اي اذا اردتم القيام اليها كما في قوله تع فاذا

9
قرأت القرآن اي اذا اردت ان تقرأ فاستغذ
بالله عبر عن ارادة الفعل بالفعل المستعمل فيها
مجازا لليجاز والتنبيه على ان من اراد الصلوة
حقه ان يبادر اليها بحيث لا تنفك عن ارادتها
وقيل اذا قصدتم الصلوة اطلاقا لاسم احد
لازمها على لازمها الاخر وظاهر الآية يوجب
بوجوب الوضوء على كل قايما لها وان لم يكن محدثا
لما ان الامر للوجوب قطعاً والاجماع على خلافه
وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلوة الحسن يوم
الفتح بوضوء واحد فقال عمر رضي الله عنه شيئا
لم تكن تصنعه فقال عمر فقلت يا عمر يعني
بيانا للجواز وحمل الامر بالنسبة الي غير المحدث
على التذنب مما لا مساغ له فالوجه ان الخطاب خاص

بالمحدثين بقريضة دلالة الحال واشترائط
 الحدث في التيمم الذي هو بدله وما نقل عن النبي
 ع م والخلفاء من انهم كانوا يتوضئون لكل
 صلاة فلا دلالة فيه على انهم كانوا يفعلون
 ذلك بطريق الوجوب أصلاً كيف لا وما روي
 عنه صلعم من قول من توضأ على ظهر كتاب الله
 له عشر حسنات صريح في ان ذلك كان منهم
 بطريق الندب وما قيل كان ذلك اول الامر
 ثم نسخ بردة قوله ع م المائدة من اخر القرآن
 نزولاً فاحلوا حلالها وحرّموا حرامها كذا في
 تفسير ابو السعود قيل ان الحديث من الوضوء
 فكيف ان يكون سبباً له واجاب عنه ابن الملك
 في شرح الوقاية بان المناقاة بينهما لا بين الحدث

وجوب الوضوء ونحن قائلون بالثاني لا بالاول
 وردة المحشى المعروف بيقوب باشا بان المطلق
 بالوجوب هو الوجود فيجب ان يدعى بسبب الوجوب
 لا فضائيه اليه بالآخره واجاب عن الشبهة بان المراد
 سبب الوضوء القيام الى الصلوة حال كون القائم
 محدثاً فلا اشكال انتهى واعترض عليه بعضهم
 حيث قال كل من رده وجوابه ليس يتام اما الاول
 فلا نه اذا اراد ان سبب الوجوب لا بد وان يكون
 سبب الوجود ايضا كما يشعر به قوله لا فضائيه
 في الاخره فان المفضي الى الشئ سببه فليس كذلك
 الا يرى ان الوقت مثل سبب لوجوب وليس بسبب
 لوجودها بل هو شرط لوجودها كما صرح جوابه
 والشرط يغير السبب على ما عرف في علم الاصول

وان اراد ان سبب الوجوب يجب ان يجمع مع
الوجود وان لم يكن سبباً له فهو ايضا في حيز
المنع **واما الثاني** فانه كما ان الحدث نفسه
مناف للوضوء كذلك القيام الى الصلوة مقيد
بمحال الحدث مناف له فان تحقق الوضوء
يتوقف على زوال حال الحدث فالاشكال باق
على حاله **ثم ان التحقيق** في هذا المقام على ما بين
في شرح الهداية هو ان سبب وجوب الطهارة
وجوب الصلوة لا غير ولا ينافيه كون وجود
الطهارة شرطاً لوجود الصلوة وجواز لان
الوجود والجواز غير الوجوب **واما الحدث**
فانما هو شرط لوجوب الطهارة لا سبب له فح
يتوجه الاشكال المذكور **رأساً** حتى يحتاج الى

11
الجواب بتكلفت فادرة قال في شرح النية
تقديره اذا اردتم القيام الى الصلوة وانتم محدثون
كذا عن ابن عباس رضي الله عنهما او اذا قمتم
من النوم لانه دليل الحدث انتهى قال ابن الملك
فان قلت المفهوم من آية التيمم ان مجزئ الحدث
سبب لوجوب التيمم فلم لم يجعل في الوضوء كذلك
وقورن القيام الى الصلوة اليه قلنا لان الوضوء
ليس عبادة مقصودة فلهذا لو نذر الوضوء
لا يلزمه وانما هو وسيلة الى عبادة مقصودة
فكبد من القصد الى المقصودة فتقدر في
آية التيمم او جاء احد منكم من الغائط واقام
الى الصلوة • فاعسلوا وجوهكم • اي امروا
عليها الماء ولا حاجة الى ذلك خلا فاما الملك

قال في شرح المنية الفصل الاسالة وخرها
عندها ان يتقاطر الماء ولو قطرة وعنداني
يوسف مجري اذا سال على العضو ولو لم يقطر
وحد الوجه تقريبا ما بين قصاص الشعر و
اسفل الذقن وشحني الاذنين وتحقيقا ما بين
ملتقى عظمي الجبهة والفخف وملتقى التحتين و
شحني الاذنين لان الانسان قد يكون اغتم شعرها
فازل عن جبهته فيجب غسل الشعر الى حد الفخف
وقد يكون اصلع فلا يجب عليه بتليغ الماء الى
حد الشعر لان ما جاوز حد الجبهة فهو الرأس
● وايدركم ● فان قيل مقابلة الجمع بالجمع
تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد كقولهم ركب
القوم دوابهم ونقلد واسيوفهم فيفيد وجوب

غسل يد واحدة من كل مكلف قلنا جاز ان يكون
وجوب غسل اليد الاخرى بدلالة النص ^{وي} لئلا
اليدين او بفعل الرسول ^{مة} المتواتر واجماع الامة
● اليه المرافق ● اي مع المرافق وهي جمع المرفق
بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس وهو موصل الذراع
في العضد وضده المفصل بفتح الميم وكسر الضاد
والسنة ان تبدأ في غسل الذراعين من الاصابع
اليه المرافق فان عكس جاز كذا في الجوهرة قال ابو
السعود في تفسيره الجمهور على دخول المرفقين
في المفسول ولذلك قيل الى بمعنى مع كما قوله تع
وبزدكم فوق اليه فونتكم ● وقيل هي انما تفيد
معنى الغاية مطلقا واما دخولها في الحكم وخروجها
منه فبدلالة لها عليه وانما هو امر يدور على الدليل

الخارجي كما حفظت القرآن من أوله الخ وقوله
تغ فنظرة الى ميسرة فان الدخول في الاول
والخروج في الثاني متيقن بناء على تحقق الدليل
وحيث لم يتحقق ذلك في الآية فكانت لا يدي
متناولة للمرافق بدخولها فيها احتياطا وقيل
الى من حيث افادتها للغاية تقتضي خروجها
لكن لما لم يتميز للغاية ههنا غربي للغاية
وجبا دخلها احتياطا • واسموا برؤسكم
• المسح في اللفظة امراد الشيء على الشيء بطريق
المماسه وفي الشرع اصابه اليد المبتهلة ما امر
بمسحه هذا في الوضوء واما في اليم فاريد المعنى
اللفظي قال في الجوهره فلو كان شعره طويلا
فمسح عليه ان كان من تحت اذنيه لا يجوز وان

13
كان من فوقهما جاز وان كان بعض رأسه
محلوقا فمسح على غير المحلوق جاز وان اصاب
رأسه ماء المطر اجزءه عن المسح سواء مسح
اولا وان مسح رأسه ثم حلقه لم يجب عليه إعادة
المسح وان مسح رأسه بماء اخذه من تحته لم يجز
لانه مستعمل وان مسح به يلى في كفه لم يستعمل
جاز والآفة انتهى قال ابو السعود الباء مزيدة
وقيل للتبعيض فانه الفارق بين قولك مسحت
المنديل وتحقيقه انها تدل على تضمين الفعل
معنى اللصاق فكانه قيل فالصقوا المسح برؤسكم
وذلك لا تقتضي الاستيعاب كما يقتضيه ما لو
قيل واسموا برؤسكم فانه كقوله تع فاغسلوا
وجوهكم واختلف العلماء في القدر الواجب

فأوجب الشافعي أقل ما ينطق عليه الاسم أخذاً
بالبقيين وأبوح بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث
مسح على ناصية وقدرها بربع الرأس على ما
سيجيء في المتن ومالك مسح الكل أخذاً بالاحتياط
وارجله إلى الكعبين بالنصب عطف
على وجوهكم وتوحيده السنة الشائعة وعمل
الصحابية وقول أكثر الأئمة والتحديدان المسح
لم يفهمه محمد ودأقري بالجر على الجوار ونظيره
في القرآن كثير كقوله تع عذاب اليم ونظايره
وللنخاة في ذلك باب مفرد وفايدة التنبيه
على أنه ينبغي أن يقتصد في صب الماء عليها
ويفسلها غسلاً قريباً من المسح وفي الفضل
بينه وبين أخواته إيماء إلى فضلية الترتيب

وقرئ بالرفع أي وارجله مفعولة تكذا
قال أبو السعود وفي شرح المنية قرئ في السبقة
بالنصب والجر والمشهور أن النصب بالعطف
على وجوهكم والجر على الجوار والصحيح أن الأ
رجل معطوفة على الرأس في القرائتين وتضمنها
على المحل وجرها على اللقط وذلك لامتناع
العطف على المنصوب للفصل بين العاطف
والمعطوف بجملة اجنبية والأصل أن لا يفصل
بينهما بمفرد فضلاً عن الجملة ولم يسمع في الفصح
نحو ضربت زيداً أو مررت بعرو وبكراً بعطف
بكر على زيد وأما الجر على الجوار فأنما يكون على
قلة في النقص كقول بعضهم هذا حجر صلب بحرب
بحر حرب وفي التأكيد كقول الشاعر بإصاح

بلغ ذوي الزوجات كلهم اه بحر كلهم على ما
حكاه الفراء واما في عطف النسق فلا يكون
لان العاطف يمنع المجاورة قال في الكشاف
الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المفسولة
تغسل بصب الماء عليهما فكانت مظنة الاسراف
المذموم المنهي عنه فعطف على المسح لانه
لا يمنع التشبيه على وجوب الاقتصار في
صب الماء عليهما وقيل الى الكعبين فجاء بالغا
اماطة اي ازالة لظن طان بحسبها ممسوحة
لان المسح لم تضرب له غاية في الشريعة انتهى
كلام صاحب الكشاف وقد ثبت في الصحيحين
من رواية عبد الله بن عمرو ورواية هريرة ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قوماً

توضوا واعقابهم تلوح لم يمسها الماء فقال ويل
للعقاب من النار وفي رواية للبي هريرة وويل
للعواقب وفي صحيح مسلم عن جابر قال اخبرني
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان رجلاً توضأ
فترك موضع طفر على قدمه فابصر النبي ثم
فقال ارجع فاحسن وضوءك وعن عايشة
لان تقطعا حب من ان امسح على القدمين
من غير خفين فهذا اجماع من اصحابه على وجوب
الفصل وهو يؤيد الاحاديث الصحيحة فلا
عبارة بمن جوز المسح على القدمين من الشيعة و
الروافض احتجاجاً بقراءة الحفص عطفاً على
الرؤس فان قيل هذه الآية مدنية بالاجماع
والصلوة فرضت بمكة فيلزم كون الصلوة

بلا وضوء الى وقت نزولها قلنا لا يلزم لجواز
 ان يثبت قبلها بالوحي الغير المتلوا والاحخذ
 من الشرايع السابقة كما يدل عليه قوله **م**
 حين توضع ثلثا ثلثا هذا وضوئي ووضوء
 الانبياء من قبلي فان قيل اذا ثبت بهذا الطريق ^{بقية}
 فما فائدة نزول الآية قلنا لعلها تقرير امر الوضوء
 وتبينه فانه مما لم يعبأ به مستقلة بل تابعا
 للصلاة ^{لها} احقق ان لا تهتم الامم ببيان وتبيين
 في مراعات شرائطه واركانه بطول العهد
 عن زمن الوحي وانتقاص الناقلين يوما فيوما
 بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر الباقي في كل
 زمان على كل لسان **ف** فرض الوضوء **الفاء**
 للتفسير والفرض بمعنى المفروض كالقطع بمعنى

المقطوع وهو في اللغة القطع والتقدير قال
 الله تع سورة انزلنا ما وفرضنا ما اي قدرنا
 وقطعنا الاحكام فيها قطعاً وفي الشرع عبارة
 عن حكم مقدر لا يحتمل زيادة ولا نقصان
 ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه كالكتاب والخبر
 المتواتر حتى انه يكفر جاحده وضافة الفرض
 الى الوضوء ببيانته لانا الفرض قد يكون من غير
 الوضوء تقديره الفرض الذي هو الوضوء **ق**
 الوضوء بالضم المصدر وبالفتح ما يتوضأ به
 وهو ما خوذ من الوضوء وهي الحسن وفي الشرع
 الفصل والمسح في اعضاء مخصوصة وفيه
 المعنى اللغوي فانه يحسن الاعضاء التي تقع فيها
 في الدنيا بالتنظيف وفي الاخرة بالتجليل **قدمه**

على الفضل لانه كالجوء بالنظر اليه او لكثرة الا
 حجاج اليه وهو ثلاثة انواع فرض وهو وضوء
 المحدث عند ارادة الصلوة ولو جازة او سجدة
 التلاوة او مسح المصحف وواجب وهو الوضوء
 للطواف ومندوب وهو الوضوء للنوم
 مستحب وهو ان يتوضأ الوضوء والمحافظة
 بان يتوضأ كلما احدث ليكون على الوضوء
 في اوقات كلها والوضوء بعد الغيبة والكذب
 وبعد انشاد الشعر وبعد القهقهة في غير
 الصلوة والوضوء لفضل الميت كذا في فتاوي
 قاضي خان • غسل الاعضاء الثلاثة • التي
 هي الوجه واليدان والرجلان لان الله تعالى
 امر بغسل الوجه او لانه عطف البواقي عليه

والمعطوف

والمعطوف يشارك المعطوف عليه في الحكم •
 ومسح الرأس • عطف على غسل يعني فرض الوضوء
 مسح الرأس لحديث الذي سيجي اي اصابة اليد
 المبتلة العضو ما بلك باخذ من الاناء او بلك
 باقيا في اليد بعد غسل عضو من المفصولات ولا
 يكفي البلك الباقي في دين بعد مسح عضو من المنسوحات
 ولا بلك ياخذ من بعض اعضائه سواء كان ذلك
 العضو مفصولا او منسوحا وكذا في مسح الخف كذا
 في صدر الشريعة وانما كان فرضا لان الله تع
 خصه بالذكر فقال واسمحو برؤسكم والامر
 للوجوب فعلم انه دليل قطعي • والمرفقان
 والكعبان • وهما العظام النابتان اي المرتفعان
 في جانبي القدمين هو الصحيح وما ذكر هشام عن

محمدان الكب هو الفصل الذي في وسط القدر
 عند مقعد الشراك سموس هشام فان محمد
 الم يرد به تفسير الكب في الطهارة وانما اراد في
 المحرم اذا لم يجد تغليظ يقطع خفيه اسفل من
 الكعبين فاما في الطهارة فهو العظم الثاني
 فسر في الزيادة • يدخلون في الفصل • بفتح
 الفين المعجمة وانما كانا مدخولا فيه بناء على ما
 سلفنا ان الغاية تدخل تحت المضياع عندنا خلافا
 لرفقان عنده لا تدخل الغاية تحت المضياع كما
 لليل في الصوم قلنا نعم لكن المرافق والكعبان
 غاية اسقاط فلا يدخلان في الاسقاط لان
 قوله وايديكم يتناول كل الايدي الى المناكب
 فلما قال الى المرافق خرج من ان يكون المرافق داخلا

تحت السقوط لان الحد لا يدخل في المحذور فبقي
 الفصل ثابتا في اليد مع المرفق وفي باب الصوم
 ليست الغاية غاية اسقاط وانما هي غاية لمذا الحكم
 اليها لان الصوم ينطلق على الامساك ساعة
 فهي غاية اثبات لا غاية اسقاط واعلم ان الغايات
 اربع غاية مكان وغاية زمان وغاية عدد و
 غاية فعل فغاية المكان من هذا الحابط الى هذا
 الحابط وغاية الزمان ثم اتوا الصيام الى الليل
 وكلاهما لا يدخلون في المضياع وغاية العدد له
 عليه من درهم الى عشرة وانت طالق من واحدة الى
 ثلاث وهي لا تدخل عندا في خيفة وزفر وعند
 تدخل وغاية الفعل اكلت السمك حتى رأسها
 ان نصب السنين دخلت وتكون حتى بمغني الواو

عاطفة وان خفضها لم تدخل وتكون حتى بمعية
الى وانما قال تدخلان في الغسل ولم يقل يفرض
غسلهما لانهما انما يدخلان عمدا لا اعتقادا
حتى لا يكفر باحد فرضية غسلهما ثم ذكر
لفظ المرافق في الآية بالجمع والكعبين بلفظ التثنية
لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد
الى الاحاد اي الواحد من الاحد ولكل يد مرفق
واحد فصمت المقابلة فيجب لكل انسان على سبيل
البديل غسل يد واحد ولو قبل الي الكعبين فهم
منه ان الواجب بازاء كل رجل كعب واحد لان
المقابلة تقتضي ذلك فذكر الكعبين ليتناول
كليهما من كل رجل وقيل لان المرفق طرف العظم
الذي يرتفق برأي يتكا عليه وهي في كل يد

ثلاثة طرف عظم الساعد وطرفا عظم العضد بخلاف
الكعبين فانهما العظامان النابتان قاله الاصمعي
وعليه عامة الفقهاء كذا في الكفاية وكذا ما بين
العدارين والاذن يجب غسله لما ذكرنا من دخوله
في حد الوجه خذ فالاني يوسف فانه يقول
سقط غسل ما تحت العذار وهو ما سئل على الحد
من اللحية ما خوذ من عذار الفرس فيسقط ما ورا
لانه ابعد من الوجه منه قلنا سقط ذلك للحايل
ولا حايل هنا فبقى على ما كان قبل النيات وانما
اللحية فعن اني خيفة رح يفرض مسح رقبها
قياسا على مسح الرأس وهي رواية الحسن وعنه
يفرض مسح ما يد في البشرة الوجه واختاره
قاضي خاز وصححه وقال هو أشهر الروايات

لما سقط غسل ما تحته انتقلت الوضيفة اليه
 مسحا كما في الخف وظهر الروايات عنه غسل
 ماله في البثرة واختاره في المحيط والبدائع قال
 في موج الدراية وهو الاصح وفي الفتاوى
 الظهيرية وبه يفتي قال في البدائع غاب سماع
 انهم رجعوا عما سوي هذا ووجهه انه لما
 سقط غسل ما تحته انتقل فرض الغسل اليه
 كالشارب والحاجب حيث ينتقل فرضية غسل
 ما تحته اليهما واما ما استرسل منهما فلا يجب
 غسله ولا مسح لانه ليس من الوجه وعزاني يوسف
 يفرض استيعابها بالمسح وعنه سقوطه اضلا
 وهو ايضا رواية عزاني ح رج ولو امر الماء على
 شعر الذقن او الراس او الشارب والحاجب ثم

حلقه لا يجب غسل ما تحته وفي البقالي لوقص
 الشارب لا يجب تحليته وان طال يجب تحليته
 وكان وجهه ان قطعه مسنون فله يعتبر
 قيامه في سقوط غسل ما تحته بخلاف النخلة فان
 اعفاها هو المسنون بخلاف ما لو نبت جلده
 لا يجب قشرها وايصال الماء الي ما تحته بل لو
 اسال عليها اجزاء لا نرخص في قشرها اذا لم
 تشتغل فيه سنة والاصل العدم فلم يعتبر قيامها
 مانعا من الغسل هكذا في شرح الهداية لابن المأ
 والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية و
 هو ربع الرأس والناصية هي الشعر المائل
 الى ناحية الجهة والمراد هنا ربع الرأس بقوله
 مقدار الناصية اشار الى انه يجوز المسح اي الجواب

شاء من الرأس بمقدارها وإنما قال والمفروض
ولم يقل والفرض لأن المراد كونه مقداراً لا
مقطوعاً به لأن الفرض هو القطع حتى أنه لا
يكفر جاحن هذا المقدار والتقدير بمقدار
الناصية هو اختيار الشيخ وفي رواية مقدار
ثلاثة أصابع ولو أدخل المحدث رأسه في الماء
يرجى مسحه أجزاءه عن المسح ولا يفسد الماء عند
أنبي يوسف وقال محمد يصير الماء مستعملًا ولا يخرج
به عن المسح وكذا الخفق على هذا الاختلاف
كذا في الجوهرة **فإن** قلت المدعي ربع غير
معين والدليل يدل على ربع معين وهو
الناصية فلا يتوافقان **قلت** الحديث ورد
بينا في المجلد الكتاب والأجمل كان في المقدار

دون المجلد لأنه معلومة الرأس فلو كان
المراد منه عين الناصية يلزم نسخ الكتاب
بمجرد الواحد وهو غير جائز كما هو مشهور في علم
الأصول **فإن** قلت المجلد ما لا يمكن العمل به إلا
ببيان والعمل بهذا ممكن بحمله على الأقل ليقينه
فلا يكون مجملًا **قلت** لا يمكن المسح على شعرة الأذن
عليها وهي غير معلومة فيتحقق الاجمال وفي المحط
لو مسح رأسه ببال كفه بعد استعماله في عضو
آخر فالصحيح أنه يجوز لأن القرية ينادي بالماء
دون البلال فحصل المسح ببله غير مستعملة إلا
أن الماء لا يظهر حكم استعماله ما دام على العضو
وإذا زال عن المفسول بالأخذ ظهر حكم استعماله
فإن قلت الفرض ما يكفر جاحن وجاحد هذا

المقدار لا يكفر قلت الجاحد من لا يكون ما ولا
 وموجب الربع او الاقل مأول والتاويل شبهة
 قوية وهو يمنع التكفير كذا قال ابن الملك بشرح
 الوقاية • لما روي المغيرة بن شعبة • بفتح الهاء
 لانها غير منصرف للعلمية والتانيث اللفظي
 • ان النبي ءم اتي سباطة قوم فبال وتوضا
 ومسح على ناصية وخفيه • السباطة الكناسة
 تطرح باقية البيوت وقيل هي الدار الحربية قال
 الجوهرية وفي هذا الحديث ستة فوائد احداها
 جواز دخول ملك الغير لحراب بغير اذنه لانه
 قال سباطة قوم الى اخره والثانية جوار
 البول في دار غيره الحرب دون الغايط لان
 البول ينشفه الارض فلا يبقى له اثر والثالثة

ان البول ينقض الوضوء والرابعة ان الوضوء
 بعده مستحب والخامسة تقدير مسح الرأس
 بالناصية والسادسة بثبوت مسح الخفين هـ
 بالسنة وانما اوردته الحديث هكذا مطولا
 والحاجة انما هي بيان الى مسح الناصية ليكون
 ادل على صدق الراوي واتقانه للحديث انتهى
 وهذا الحديث تمام متين احدهما رواه مسلم
 عن المغيرة انه ءم توضا ومسح بناصرته وعلي
 الخفين والآخر رواه ابن ماجة عنه انه ءم
 اتي سباطة قوم فبال قائما فجمع الشيخ ابو الحسن
 البغدادى في مختصره بين مروي المغيرة وتبعه
 صاحب الغنية وغيره وروي ابو داود عن انس
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضا

وعليه عمامة قطرية فادخل يده من تحت العمامة
فسح مقدمة راسه وسكت عليه ابوداود وما
سكت عليه فهو حسن عنده والقطرية بكسر
القاف واسكان الطاء ضرب من البرود وروى
البيهقي عن عطائ انه لم يوضع فحسر العمامة اي
كشف ومسح مقدم راسه وقال فاصيته وهو
حجة وان كان مسكاً سيما وقد اعتضد
بالموصل واذا قد بطل القولان بقي الشان في
اثبات ما اخترناه وما قررناه من معنى المسح
والباء يقتضي ثبوت ذلك انه لما كان معنى
الباء الا لصاق ومعنى المسح اسرار شيء على شيء
بطريق المماسه ولاشك ان المراد بالشيء الاول
ههنا هو اليد لانها آلة التطهير واليد تقارب

ربع الرأس في المقدار فاذا امرت اني امرار سمي
مسحاً حصل الربع فكان مسح الربع اذني ما
ينطلق عليه اسم المسح المزار من الآية وظهر
بهذا عدم صحة الرواية التي صحها بعض اصحابنا
من التقدير بثلاث اصابع نظر الى ان الواجب
الصاق اليد والاصابع اضلها والثلث اكثر
ولذلك ذكر حكم الكل كما ذكر في الأصول
وجردل انها غير المتصورة قول صاحب الهداية
وفي بعض الروايات وذكر ابن رستم في نوادر
انه اذا وضع ثلث اصابع ولم يدها جازي في قول
محمد ولم يجز في قول اني خيفة واني يوسف
حتى يدها فتصيب البلة ربع الرأس وقولهم
ان لاكثر حكم الكل في حيز المنع لان هذا

من المقدرات الشريعة وفيها
يعتبر غير ما قدر وفيه
زيادة تفصيل ذكر
في شرح المنية
رحمة الله
عليه

Kütüphane	
K. Asir Efendi	
Yer	
Eski Kayıt No,	97